واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام ٢٠٠٧

المدرس الدكتور
فارس مهدي محمد
جامعة البصرة – كلية التربية

المستخلص

تناول البحث دراسة واقع الصناعات التحويلية الكبيرة في العراق لعام (٢٠٠٧) وبيان عدد مؤسساتها في العراق وحجم الايدي العاملة ودراسة عدد المؤسسات في القطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص) وحجم الايدي العاملة فيها ثم دراسة بنية وتركيب الصناعات التحويلية حسب النوع للمحافظات وحجم الايدي العاملة فيها .

وتوصل البحث الي عدة امور منها ان الصناعة التحويلية لها دور كبير في الاقتصاد العراقي وتوفير السلع .

وبلغ عدد معامل الصناعات التحويلية الكبيرة (٦٥٦) معملا يعمل فيها (١٨٠٤٤٧) عاملا الا انها تعاني من العديد من المشاكل منها الاهمال الحكومي وقلة الدعم المادي ومنافسة السلع الاجنبية لها وتوقف العديد من المعامل لقدمها وتعرضها للدمار بسبب الظروف التي مر بها العراق وعدم اعادة اعمارها وقلة المواد الاولية المحلية والمستوردة.

لذا يجب علي الجهات المعنية والمسؤولة الاهتمام بهذة الصناعة والمتمثلة بالجهات الحكومية ذات العلاقة والمصرف الصناعي واتحاد الصناعات العراقي ونقابات العمال والجهات ذات العلاقة.

ABSTRAKT

This reserch deals with the great transformational industries in iraq in 2007 it also shows the number of its insitutions in iraq and the size of working force .

This research reveals the number ofinstitutions in the three sectors (government cooperatise private and the size of workforce at in these setors it also studies the structure and from of transformational industries accorcling to their types in the governorates together with the size of their workforce .

This research reveals that transformational industries have great role in the Iraqi economy and in providing products. The number of the factories of great transformational industrives is (696) in which (180447) workers work .They all still suffering from government negledgen , lack of financial sapport and foreign –products competition , the breakdown of many factories because they we very old and exposed to damage because of the circumstances that iraq passed tlivongh so they remain with maintenance , and the lack of local or imported raw materials .

Therefor , officials and the concemed insititutions (government, industrial bank Iraqi industries union and labor societies) must consider these industries.

المقدمـــة :-

تعد الصناعة التحويلية من بين أهم الأنشطة الصناعية لما لها دور كبير ومهم في عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد وهي واحدة من الصناعات ذات العلاقة المباشرة بالانسان. واستطاع العراق ان يخطو خطى واسعة باتجاه التصنيع رغم العقبات التي واجهته والظروف التي مر بها البلد وبدا ذلك واضحاً من خلال خطط التنمية القومية والتخصيصات المالية الضخمة في موازنة الدولة العامة.

يهدف هذا البحث الى دراسة واقع الصناعة التحويلية في العراق لعام ٢٠٠٧ وبيان عدد مؤسسات هذه الصناعة في محافظات العراق للصناعات الكبيرة(*) وحجم الايدي العاملة فيها ، والكشف عن عدد المؤسسات في القطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص) وحجم الايدي العاملة فيها ، كذلك بنية وتركيب الصناعات التحويلية حسب النوع للمحافظات وحجم الايدي العاملة فيها. وجاء هذا البحث وفق المحاور التالية:-

مقدمة ثم تعريف بالصناعة التحويلية وبيان اهميتها وتركيب الصناعات التحويلية ثم تعرض البحث لبيان الصناعة التحويلية في العراق على اساس الايدي العاملة ومن ثم التعرف على بنية هذه الصناعة حسب القطاع . واخيراً بيان بنية وتركيب الصناعة التحويلية حسب نوع الصناعة ولمحافظات القطر ، مع خلاصة واستنتاجات.

اولا: تعريف الصناعة التحويلية:

تعرف الصناعة التحويلية بأنها النشاط الذي يقوم على مجموعة من العمليات التي تعتمد على الآلات والطاقة وتتم عبر نظام متكامل من العمل المصنعي والخدمات لتحويل مادة او اكثر الى مواد جديدة تختلف في خصائصها الشكلية او الاستعمالية[٢].

وتعرف الامم المتحدة الصناعة التحويلية بأنها التحويل الميكانيكي او الكيمياوي للمواد العضوية وغير العضوية الى مواد اخرى جديدة سواء أكان ذلك الياً ام يدوياً وسواء في المصانع او البيوت او بيعت بالجملة او بالمفرد[٣].

وبذلك يمكن القول بأن الصناعة التحويلية هي النشاط الذي يقوم في المصانع ويعتمد على احد مصادر الطاقة في العملية الانتاجية ، ويستخدم مواد اولية من الخامات المعدنية او المواد النباتية والحيوانية او مواد جرت عليها عمليات سابقة لانتاج مواد جديدة لها خصائص مختلفة من حيث الشكل او طبيعة الاستعمال لتستجيب الى متطلبات الانسان المتزايدة . سواء في انتاج وسائل الانتاج ام في انتاج السلع الاستهلاكية المباشرة او تصبح سلعاً وسيطة تدخل بمثابة مواد أولية في صناعات مختلفة .

ثانياً : اهمية الصناعات التحويلية.

ان أي تطور اقتصادي يعتمد على الصناعات التحويلية لكونها النشاط الذي يسهم في توفير الالات والمعدات والاجهزة لجميع القطاعات الاقتصادية ويحولها الى قطاعات حديثة . كما انها تمثل قاعدة للتطوير الاجتماعي بنواحيه المختلفة، كما ان لها العديد من المهمات في حياة المجتمع ومن ابرزها هي(٤):-

١- انتاج السلع الاستهلاكية التي يستخدمها الانسان مباشرة والتي لا توفرها البيئة الطبيعية بشكلها الاخير.

٢- توفير السلع الوسيطة لاغراض النشاطات الاخرى والنشاط التحويلي ذاته حيث تعتمد مشاريعها على بعضها للوصول الى المنتجات النهائية مما يوفر فرص التخصص في عمليات الإنتاج.

٣- توفر السلع الإنتاجية من الآلات والمكائن المستخدمة في الإغراض والقطاعات المختلفة كالآلات الزراعية .

٤- تعمل على إيجاد العمل المتخصص ذو المهارة الفنية العالية .

٥- تعمل على تحقيق وتائر عالية في التنمية الاقتصادية تعمل على رفع معدلات دخول الإفراد وزيادة ثروة المجتمع والتراكم الرأسمالي .

٦- تعمل على إيجاد التمركز في السكن والعمل بما تقدمه من مهارات وما تقدمه من أجهزة حديثة(٥).

٧- تعمل على دعم الصادرات وتوفر أساسا متيناً للتكافؤ التجاري.

٨- تسهم في التطور العلمي من خلال تقدمها للاجهزة العلمية المتطورة وما تفرضه هذه الحالة من زيادة الطلب على البحوث العلمية النظرية والتطبيقية كما انها تفسح المجال رحباً امام التطبيقات العلمية الجديدة .

٩- تشكل في ضوء ما تقدم اساساً قوياً ومتيناً في القضاء على التخلف الاجتماعي وفي اعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية بما يتفق والواقع الاجتماعي الجديد الذي كانت الصناعة التحويلية قد تسببت في خلقه(٦).

١٠- تعمل على تغيير الهيكل التجاري للبلد في كون منتجاتها توفر قاعدة صلبة واساس متين للتوازن التجاري (الصادرات والواردات) كما انها تلعب دوراً مهما في تقليل الدول النامية في اعتمادها على الصادرات للمواد الاولية او على مصدر احادي الجانب(٧).

وبذلك نلاحظ ان الصناعات التحويلية لها دور فعال في بناء اقتصاديات الدول من خلال ما توفره من تقدم اقتصادي ، وكما وانها تعمل على بناء قاعدة قوية لتطوير المجتمع في نواحيه المختلفة ، وان لها علاقة قوية بالدخل القومي.

ثالثاً: تركيب الصناعات التحويلية:-

يتركب النشاط الصناعي التحويلي من انواع كثيرة من الصناعات تتباين فيما بينها من حيث حاجتها الى المواد الاولية او طرائق انتاجها او طبيعة واستخدامات منتجاتها كما انها تختلف من حيث حجومها وطاقاتها وفي تقنيتها وحاجتها الى نوع او اخر من مصادر الوقود والطاقة وكيفية تحويلها وعائدية ملكيتها وحجم العاملين ومهارتهم الى جانب تباينها في متطلباتها الموقعية(٨).

وقد تقسم الفعاليات الصناعية التحويلية احياناً الى ثلاث فئات فقط وهي(٩):-

١- الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية والتي تستخدم في الاستهلاك النهائي المباشر مثل صناعة المشروبات والاغذية والمنسوجات والاحذية والاثاث المنزلي.

٢- صناعات السلع الانتاجية التي تنتج سلعاً وتسهم في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع مثل صناعة بناء الالات وصناعة الاسمدة الكيمياوية .

٣- صناعات السلع الوسيطة التي تنتج سلعاً اما تستخدم في الاستهلاك النهائي المباشر او تتجه الى صناعات السلع الانتاجية كصناعة المنتجات البترولية. وسواء كان الانتاج الصناعي يضم سلعاً استهلاكية او سلعاً انتاجية وسيطة فأنه يشمل على صناعات خفيفة واخرى ثقيلة.

وفي العراق تتألف الصناعة التحويلية من مجموعات يمكن ترتيبها وفقاً للتصنيف الدولي (ISIC) كالاتي (١٠):-

١) الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ورقمها في التصنيف الدولي (٣١) وتتضمن الفروع الرئيسة للصناعات الغذائية كصناعة الالبان وصناعة طحن الحبوب وصناعة الثلج والبسكويت والمعكرونة والشعرية والخبز والحلويات والمرطبات وصناعة المشروبات الغازية والتعليب وحفظ الخضروات وصناعة السكاير وتنقيح التبغ.

٢) قطاع المنسوجات والالبسة والخياطة وتصنف برقم (٣٢) وتتضمن صناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية والسجاد وصناعة المنسوجات الجاهزة والملابس الخارجية الصوفية والقطنية والملابس الداخلية والجواريب والأحذية .

٣) منتجات الخشب وصناعة الاثاث : وتصنف برقم (٣٣) وتشمل على قطع ونشر الاخشاب وصناعة لوازم الخشب والنجارة والاثاث الخشبية وصناعة الاثاث ولوازم من الجريد ودوشمة الاثاث.

٤) الطباعة والورق: تصنف برقم (٣٤) وتتضمن صناعة الورق وعجينة الورق وصناعة العبوات والصناديق من الورق المقوى والاكياس الورقية وتضم كذلك الطباعة والاعمال المصاحبة لها.

٥) الصناعات الكيمياوية : ورقمها في التصنيف الدولي (٣٥) ويشمل هذا القطاع الصناعي عدد من المؤسسات الصناعية مثل الاسمدة والمبيدات الحشرية والاصباغ والمنظفات ومنتجات البلاستك والمطاط والبلاستيك وتصفية النفط .

٦) صناعة المواد الانشائية: ورقم تصنيفها الدولي (٣٦) وتتضمن صناعة الاسمنت والطابوق والجص والمنتجات الكونكريتية وصناعة الكاشي والموزائيك والمنتجات الزجاجية وغيرها .

٧) الصناعات المعدنية الاساسية : رقمها في التصنيف الدولي (٣٧) ويتضمن هذا القطاع صناعة الحديد والفولاذ والمسبوكات ويعتبر هذا القطاع في مراحله الاولى نظراً لحاجته لامكانيات مالية كبيرة فضلاً عن عدم وجود الخامات المعدنية التي تقوم عليها مثل هذه الصناعة (الحديد الالمنيوم) ولعدم وجود صناعات هندسية مهمة تعتمد عليها فضلاً عن عوامل اخرى.

٨) صناعة المنتجات المعدنية : وتصنف برقم (٣٨) وتشمل صناعة المنتجات المعدنية والمكائن والمعدات والمكائن الكهربائية ومعداتها ولوازمها وغيرها.

٩) صناعات تحويلية اخرى : رقمها في التصنيف الدولي (٣٩) وتشمل على صناعات لعب الاطفال والتجهيزات الرياضية والاجهزة الموسيقية وصناعة الحلي والمجوهرات التقليدية وغيرها[١١].

رابعا:واقع الصناعة التحويلية في العراق على اساس عدد المعامل والعمال:-

تتباين اعداد المعامل والعمال في الصناعات التحويلية من محافظة لاخرى وذلك لوجود جملة من الاسباب والعوامل التي جعلت اعداد المعامل والعمال ترتفع في محافظة وتنخفض في اخرى جدول (١) وخارطة (١ و٢) ويمكن بيان ذلك بالاتي جدول (١) .

جدول (١)

عدد المعامل والعمال حسب المحافظة للصناعات التحويلية الكبيرة علي صعيد المحافظات والقطر لعام (٢٠٠٧)

المحافظة	عدد المعامل	النسبة من القطر	عدد العمال	النسبة من القطر
نينوى	٧٠	١٠.٠٥	٨١٤٥	٤.٥١
صلاح الدين	١٣	١.٨٦	١٠٠٩٥	٥.٥٩
التأميم	٢٢	٣.١٦	٢٧٤١	١.٥
ديالى	٨٤	١٢.٠٦	٦٠١٣	٣.٣٣
بغداد	٢٥٤	٣٦.٤٩	٤٥٢٠٤	٢٥.٠٥
الانبار	٣٤	٤.٨٨	٨٦١٩	٤.٧٧
بابل	٣٣	٤.٧٤	١٢١٢٢	٦.٧
كربلاء	٣٥	٥.٠٢	٣٣٨٣	١.٨
النجف	١٥	٢.١٥	٥٦٢٧	٣.١١
القادسية	٢٠	٢.٨٧	٤٦٤٨٦	٢٥.٧
المثنى	١٤	٢.٠١	١٦٩٤	٠.٩٣
ذي قار	١٨	٢.٥٨	٣٦٧٣	٢.٠٣
واسط	١٩	٢.٧٢	٤٣٠٣	٢.٣٨
ميسان	٣٠	٤.٣١	٢٥٩١	١.٤٣
البصرة	٣٥	٥.٠٢	١٩٧٥١	١٠.٩٤
المجموع	٦٩٦	%١٠٠	١٨٠٤٤٧	%١٠٠

المصدر[١٢] : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي ، ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.

خارطة (١)

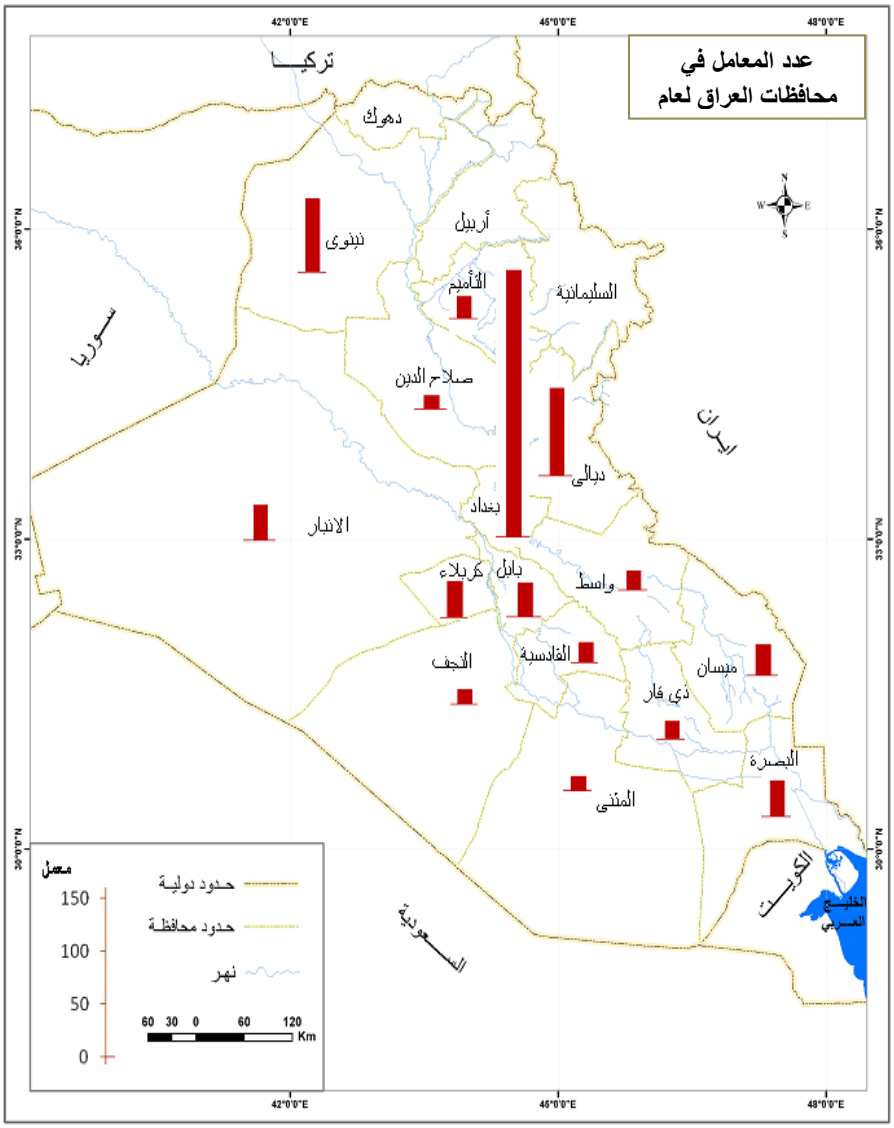

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على

1- الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ هيئة المساحة بغداد.(٢٠٠٤)

٢ -بيانات جدول رقم (١)

خارطة (٢)

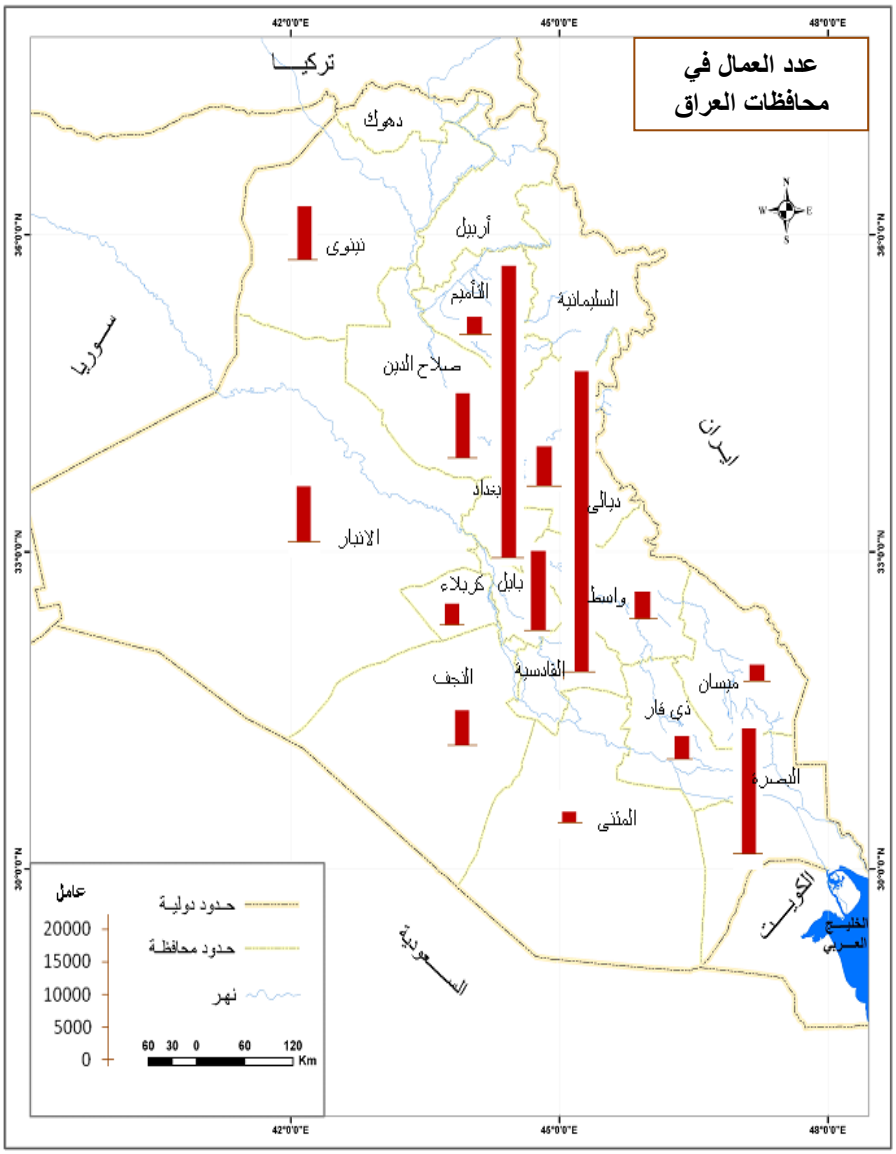

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

١-الهيئة العامة للمساحة ،خريطة العراق الادارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠هيئة المساحة بغداد(٢٠٠٤)

٢- بيانات جدول (١).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) ان عدد معامل الصناعات التحويلية الكبيرة بلغت (٦٩٦) توزعت بالشكل التالي احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد معاملها وبمقدار (٢٥٤) معملاً وبنسبة (٣٦.٤٩) تلتها في المرتبة الثانية محافظة ديالى بوجود (٨٤) معملاً وبنسبة (١٢.٠٦%) في حين احتلت المرتبة الثالثة محافظة نينوى بـــ (٧٠) معملاً وبنسبة (١٠.٠٥%) بينما احتلت المرتبة الرابعة محافظتي (البصرة وكربلاء) بواقع (٣٥) معملاً وبنسبة (٥.٠٢%) واحتلت المرتبة الخامسة محافظة الانبار بوجود (٣٤) معملاً وبنسبة (٤.٨٨%) وجاءت بالمرتبة السادسة محافظة بابل بوجود (٣٣) معملاً وبنسبة (٤.٧٤%) واحتلت المرتبة السابعة محافظة ميسان بواقع (٣٠)معملاً وبنسبة (٤.٣١%) والمرتبة الثامنة كانت من نصيب محافظة التأميم بوجود (٢٢) معملاً وبنسبة (٣.١٦)% واحتلت المرتبة التاسعة محافظة القادسية بوجود (٢٠) وبنسبة(٢.٨٧)% وجاءت في المرتبة العاشرة محافظة واسط بوجود (١٩) معملاً وبنسبة (٢.٧٢%) واحتلت محافظة ذي قار المرتبة الحادية عشرة بواقع (١٨) معملاً وبنسبة (٢.٥٨%) والمرتبة الثانية عشرة احتلتها محافظة النجف بوجود (١٥) معملاً وبنسبة (٢.١٥)% واحتلت المرتبة الثالثة عشرة محافظة المثنى بواقع (١٤) معملاً وبنسبة (٢.٠١%) واحتلت المرتبة الاخيرة محافظة صلاح الدين بوجود (١٣) معملاً وبنسبة (١.٨٦)%.

من خلال العرض السابق نلاحظ ان محافظة بغداد تفوقت بشكل كبير على كل محافظات القطر في عدد معاملها ولا تتقارب معها أي محافظة اخرى بينما هناك تقارب بين محافظتي ديالى ونينوى وبشكل ايضاً يفوق باقي المحافظات.في حين تقاربت محافظات البصرة وكربلاء والانبار وبابل وميسان في عدد معاملها فهي ما بين (٣٥-٣٠) معملاً وهي فوارق قليلة .في حين تقاربت اعداد هذه المعامل في محافظات التأميم والقادسية وواسط وذي قار بوجود ما بين (٢٢-١٨)

معملاً . في حين بلغت اعداد المعامل متقاربة في محافظات النجف والمثنى وصلاح الدين وما بين (١٥-١٣) معملاً .

ان هذا التباين في عدد المعامل للصناعة التحويلية في محافظات القطر لعدة اسباب[١٣].

- توفر العوامل الموقعية المتمثلة في السوق ورأس المال والمواد الاولية والايدي العاملة .

- توفر الهياكل الارتكازية من طرق النقل والمواصلات والطاقة الكهربائية والمياه النقيه وهي عوامل جذب للصناعة التحويلية.

- طبيعة النظام الاقتصادي المبني على التملك الخاص اذ ان التوجه الاشتراكي يرمي الى ايجاد توازن اقليمي بين المناطق المختلفة وتركز الاهتمام على المحافظات الاقل تطورا عن طريق التخطيط لبناء المشاريع الصناعية ومتطلباتها من الهياكل الارتكازية واستغلال ما يتوفر فيها من موارد طبيعية ومن اهمية موقعية.

اما فيما يتعلق بأعداد العمال فنلاحظ من خلال الجدول (١) ان عدد العمال بلغ (١٨٠٤٤٧) عاملاً توزعوا بالشكل الاتي احتلت محافظة القادسية المرتبة الاولى بواقع (٤٦٤٨٦) عاملاً وبنسبة (٢٥.٧)% تلتها محافظة بغداد بوجود (٤٥٢٠٤) عاملاوبنسبة (٢٥.٠٥)% واحتلت المرتبة الثالثة محافظة البصرة بوجود (١٩٧٥١) عاملاً وبنسبة (١٠.٩٤%) وجاءت بالمرتبة الرابعة محافظة بابل بوجود (١٢١٢٢) عاملاً وبنسبة (٦.٧)% واحتلت المرتبة الخامسة محافظة صلاح الدين (١٠٠٩٥) وبنسبة (٥.٥٩)% في حين جاءت بالمرتبة السادسة محافظة الانبار بوجود (٨٦١٩)عاملا وبنسبة (٤.٧٧%) واحتلت المرتبة السابعة محافظة نينوى بوجود (٨١٤٥) عاملا وبنسبة (٤.٥١%) في حين جاءت بالمرتبة الثامنة محافظة ديالى بواقع (٦٠١٣)عاملاً وبنسبة (٣.٣٣)% في حين محافظة النجف احتلت المرتبة التاسعة بوجود (٥٦٢٧) عاملاً وبنسبة (٣.١١%) واحتلت

المرتبة العاشرة محافظة واسط وبواقع (٤٣٠٣) عاملاً وبنسبة (٢.٣٨%) وجاءت بالمرتبة الحادية عشرة محافظة ذي قار (٣٦٧٣) عاملاً وبنسبة (٢.٠٣%) واحتلت المرتبة الثانية عشرة محافظة كربلاء بوجود (٣٣٨٣) عاملاً وبنسبة (١.٨)% في حين جاءت في المرتبة الثالثة عشرة محافظة التأميم بواقع (٢٧٤١) عاملاً وبنسبة (١.٥%) واحتلت المرتبة الرابعة عشرة محافظة ميسان بوجود (٢٥٩١) عاملاً وبنسبة (١.٤%) واحتلت المرتبة الاخيرة محافظة المثنى بواقع (١٦٩٤) عاملاً وبنسبة (٩٣%).

من خلال العرض السابق نلاحظ ان هناك تباين في عدد العمال في محافظات القطر لتباين اعداد المعامل في هذه المحافظات كما نلاحظ ان اعداد العمال لا يتوافق مع عدد المعامل فعلى الرغم من ارتفاع عدد المعامل في بعض المحافظات وانها احتلت مراتب متقدمة في ذلك الا انها احتلت مراتب متأخرة في عدد العمال وهذا يرجع لاسباب منها تباين عدد السكان بين محافظة واخرى واختلاف نسب الشباب ونسبة القوى العاملة من مجموع السكان ، ويعود ايضاً لحجم الصناعة التحويلية أي كبر هذه الصناعة ومدى حجم استيعابها للعمالة وكذلك لتباين باقي الصناعات الاخرى من محافظة لاخرى واثرها في امتصاص العمالة حسب حجم هذه الصناعات ، وبشكل عام هو وجود صناعات تحويليةكبيرة حكومية مثل معامل النسيج والاطارات في محافظة القادسية وغيرها.وتعرض صناعات بعض المحافظات الى الدمار جراء العدوان على العراق وبقيت من دون اعادة اعمار ومتوقفة عن العمل.

خامساً: بنية الصناعات التحويلية حسب القطاع الصناعي:-

تختلف بنية الصناعات التحويلية حسب القطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص) من محافظة لاخرى وحسب محافظات القطر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (٢) وخارطة (٣و٤).

جدول (٢) عدد العمال والمعامل للقطاعات الثلاث الاشتراكي والمختلط والخاص للصناعات التحويلية الكبيرة لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة%	العمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%
نينوى	١٢	٨,٦٣	٥٤٩٤	٣,٨٨	٣	٥,٨٨	٢٩٠	٢,٠٧	٥٥	٢٦,٦٩	٢٥٦١	١٠,٢
صلاح الدين	٣	٢,١٥	٩٣٧٩	٦,٦٢	–	–	–	–	١٠	١,٩٧	٧١٦	٢,٨
التأميم	٨	٥,٧٥	٢١١٨	١,٤٩	٢	٣,٩٢	٧٧	٠,٥٥	١٢	٢,٣٧	٥٤٦	٢,١٨
ديالى	٤	٢,٨٧	٢١٨٥	١,٥٤	٥	٩,٨٠	١٢٨	٠,٩١	٧٥	١٤٠,٧	٣٧٠٠	١٤,٧
بغداد	٣٦	٢٥,٨٩	٣٢٧٧٨	٢٣,١٦	٢٢	٤٣,١٣	٦٠٤١	٤٣,٢	١٩٦	٣٨,٧٣	٦٣٨٥	٢٥,٥
الانبار	١٢	٨,٦٣	٧٧٩٢	٥,٥٣	٣	٥,٨٨	٣٠٧	٢,١٩	١٩	٣,٧٥	٥٢٠	٢,٠٧
بابل	١١	٧,٩١	١١١٣٤	٧,٨٧	٩	١٧,٦٤	٣٦٧	٢,٦٢	١٣	٢,٥٦	٦٢١	٢,٤
كربلاء	٤	٢,٨٧	١٢٧٧	٠,٩٠	٢	٣,٩٢	٤٩٠	٣,٥٠	٢٩	٥,٧٣	١٦١٦	٦,٤
النجف	٧	٥,٠٣	٥٣٦٨	٣,٧٩	–	–	–	–	٨	١,٥٨	٢٥٩	١,٠
القادسية	٨	٥,٧٥	٣٦٠١٨	٢٥,٤٥	٢	٣,٩٢	٥٩٥٩	٤٢,٦٤	١٠	١,٩٧	٤٥٠٩	١٨,٠
المثنى	٦	٤,٣١	١٤٩٤	١,٠٥	–	–	–	–	٨	١,٥٨	–	–
ذي قار	٧	٥,٠٣	٣٣٨١	٢,٣٨	–	–	–	–	١١	٢,١٧	٢٩٢	١,١٦
واسط	٦	٤,٣١	٣٤٣٥	٢,٤٢	١	١,٩٦	١٣	٠,٠٩	١٢	٢,٣٧	٨٥٥	٣,٤
ميسان	٢	١,٤٣	١١٩٢	٠,٨٣	–	–	–	–	٢٨	٥,٥٣	١٣٩٩	٥,٥
البصرة	١٣	٩,٣٥	١٨٤٢٨	١٣,٠٣	٢	٣,٩٢	٢٨٨	٢,٠٦	٢٠	٣,٩٥	١٠٣٥	٤,١
المجموع	١٣٩	١٠٠	١٤١٤٧٣	١٠٠	٥١	١٠٠	١٣٩٦٠	١٠٠	٥٠٦	١٠٠	٢٥٠١٤	١٠٠

المصدر[١٤] : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

خارطة (٣)

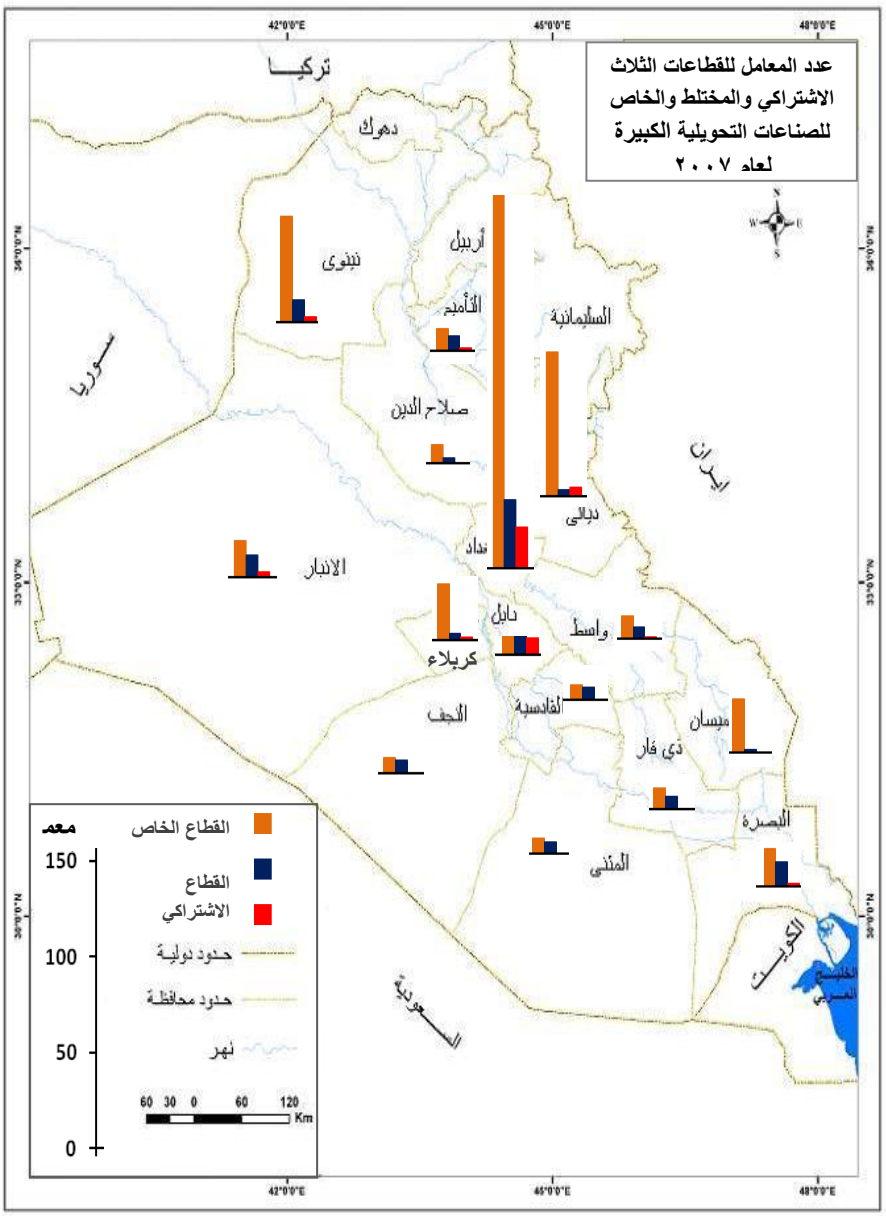

المصدر:١ – الهيئة العامة للمساحة، بغداد، خارطة العراق الإدارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ ، هيئة المساحة بغداد لسنة ٢٠٠٤.

٢– بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

خارطة (٤)

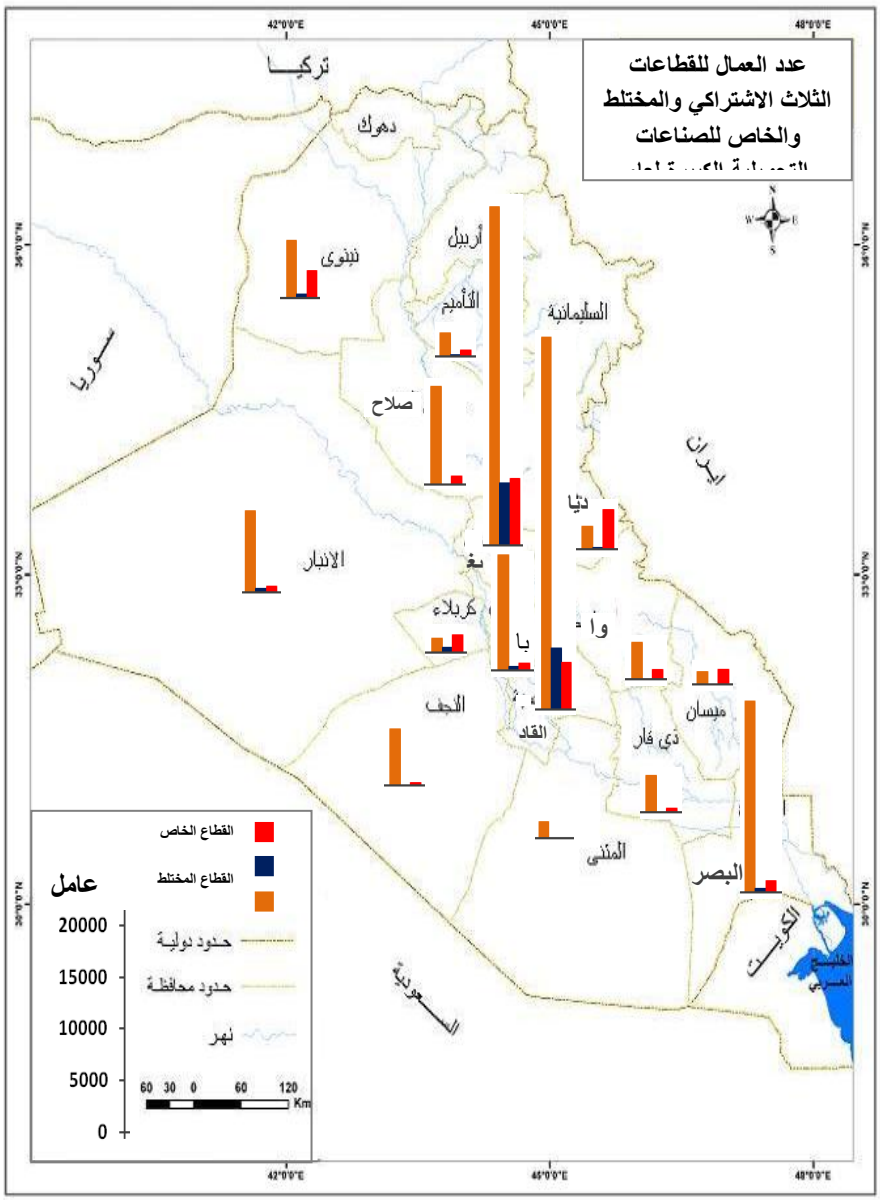

المصدر:١ – الهيئة العامة للمساحة، بغداد، خارطة العراق الإدارية، مقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ ، هيئة المساحة بغداد لسنة ٢٠٠٤.

٢– بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

نلاحظ من خلال الجدول (٢) والخارطتين (٣و٤) ان عدد المعامل في القطاع الاشتراكي بلغت (١٣٩) معملاً يعمل فيها (١٤١٤٧٣) عاملاً توزعت على محافظات القطر بالشكل التالي:

احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى بواقع (٣٦) معملاً وبنسبة (٢٥.٨٩%) من مجموع محافظات القطر في حين جاءت بالمرتبة الثانية محافظة البصرة بوجود (١٣) معملاً وبنسبة (٩.٣٥%) تلتها بالمرتبة الثالثة محافظتي نينوى والانبار بواقع (١٢) معملاً وبنسبة (٨.٦٣%) وجاءت بالمرتبة الرابعة محافظة بابل بوجود (١١) معملاً وبنسبة (٧.٩١%) واحتلت المرتبة الخامسة محافظتي القادسية والتاميم بواقع (٨) معمل وبنسبة (٥.٧٥%) تلتها بالمرتبة السادسة محافظتي النجف وذي قار بوجود (٧) معمل وبنسبة (٥.٠٣%) جاءت بعدهما وبالمرتبة السابعة محافظتي واسط والمثنى بوجود (٦) معمل وبنسبة (٤.٣١%) في حين تلتها في المرتبة الثامنة محافظتي ديالى وكربلاء بوجود (٤) معمل وبنسبة (٢.٨٧%) واحتلت المرتبة التاسعة محافظة صلاح الدين بوجود (٣) معمل وبنسبة (٢.١٥%) وجاءت بالمرتبة العاشرة والاخيرة محافظة ميسان بوجود (٢) معمل وبنسبة (١.٤٣)%.

كما تباينت اعداد العمال للقطاع الاشتراكي في محافظات القطر وهي لم تأتي متوافقة مع اعداد المعامل وذلك لاختلاف حجم الصناعات التحويلية من جهة ولوجود صناعات اخرى كان لها الدور في امتصاص الايدي العاملة ، كذلك لحجم السكان ومساحة المحافظة . كما هو الحال في محافظتي القادسية وبغداد فالاولى أي القادسية جاءت بالمرتبة الخامسة في اعداد معاملها في حين انها احتلت المرتبة الاولى في عدد العمال في حين ان محافظة بغداد جاءت بالمرتبة الثانية في عدد العمال رغم انها تحتل المرتبة الاولى في عدد المعامل وهكذا لبقيه المحافظات يراجع جدول (٢).

اما القطاع المختلط فنلاحظ من خلال الجدول (٢) ان عدد معاملة بلغت (٥١) معملاً يعمل فيها (١٣٩٦٠) عاملاً توزعت على محافظات القطر بالشكل التالي احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى بوجود (٢٢) معملاً وبنسبة (٤٣.١٣%) جاءت بعدها بالمرتبة الثانية محافظة بابل بوجود (٩) معامل وبنسبة (١٧.٦٤%) في حين تلتها بالمرتبة الثالثة محافظة ديالى بواقع (٥) معامل وبنسبة (٩.٨٠%) جاءت بعدها وبالمرتبة الرابعة محافظتي نينوى والانبار بوجود (٣) معامل وبنسبة (٥.٨٨%) في حين تلتها وبالمرتبة الخامسة محافظات التأميم وكربلاء والقادسية والنجف والبصرة بوجود (٢) معمل وبنسبة (٣.٩٢%) واحتلت المرتبة السادسة محافظة واسط بوجود (١) معمل وبنسبة (١.٩٦%) في حين ان محافظات ميسان وذي قار والمثنى والنجف وصلاح الدين لم تشهد وجود صناعة تحويلية للقطاع المختلط.

اما ما يتعلق بعدد العمال فقد توافقت اعداد العمال مع المعامل في احتلالها المرتبة الاولى في محافظة بغداد في حين تباينت هذه الاعداد في باقي المحافظات يراجع جدول (٢) اما القطاع الخاص . فنلاحظ من خلال الجدول (٢) ان عدد المعامل بلغت ضمن هذا القطاع (٥٠٦) معملاً وبواقع (٢٥٠١٤) عاملاً توزعت على محافظات القطر بالشكل التالي.

احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى بواقع (١٩٦) معملاً وبنسبة (٣٨.٧٣%) تلتها في المرتبة الثانية محافظة ديالى بواقع (٧٥) معملاً وبنسبة (١٤.٨٢%) في حين جاءت بالمرتبة الثالثة محافظة نينوى بوجود (٥٥) معملاً بنسبة (١٠.٨٦%) تلتها في المرتبة الرابعة محافظة كربلاء بواقع (٢٩) معملاً وبنسبة (٥.٧٣%) في حين جاءت بالمرتبة الخامسة محافظة ميسان بواقع (٢٨) معملاً وبنسبة (٥.٥٣%) جاءت بعدها وبالمرتبة السادسة محافظة البصرة بواقع (٢٠) معملاً وبنسبة (٣.٩٥%) في حين احتلت المرتبة السابعة محافظة الانبار بواقع (١٩) معملا وبنسبة (٣.٧٥%) في حين احتلت المرتبة الثامنة محافظة بابل

بوجود (١٣) معملاً وبنسبة (٢.٥٦%) وجاءت بالمرتبة التاسعة محافظتي واسط والتأميم بواقع (١٢) معملاً وبنسبة (٢.٣٧%) في حين احتلت المرتبة العاشرة محافظة ذي قار بوجود (١١) معملاً وبنسبة (٢.١٧%) وجاءت بالمرتبة الحادية عشرة محافظتي القادسية وصلاح الدين بواقع (١٠) معامل وبنسبة (١.٩٧%) في حين جاءت في المرتبة الثانية عشر والاخيرة محافظتي النجف والمثنى بواقع (٨) معمل وبنسبة (١.٥٨%) .

اما ما يتعلق بالعمال فنلاحظ ايضاً تفوق في محافظة بغداد وباحتلالها المرتبة الاولى في اعداد المعامل والعمال في حين تباينت اعداد المعامل والعمال في محافظات القطر الاخرى.

من خلال العرض السابق نلاحظ ان نشاطي القطاع الاشتراكي والخاص هي افضل واكبر من نشاط القطاع المختلط وهذا يرجع لعدة اسباب منها ان مجلس التخطيط اهتم بتأسيس المصانع الحكومية الكبيرة كما ان بعضها ظهر نتيجة لقرارات التأميم التي صدرت عام ١٩٦٤ ولم تظهر حدود قانونية بين نوع الاستثمارات الخاصة والعامة وتميز القطاع العام باحتكاره بعض الصناعات كلياً مثل صناعة الاسمنت وصناعة الاسمدة الكيماوية وصناعة الحرير الصناعي وصناعة الكبريت وصناعة تكرير البترول وصناعة السكاير وتنقيح التبوغ[١٥].

ويعود ارتفاع معامل القطاع الخاص لقدم هذا القطاع في تاريخ الصناعة في العراق وظل سائداً لوحده حتى الخمسينات من القرن العشرين حيث اخذت هذه المرحلة طابعاً جدياً بالنسبة للتطور الصناعي الذي تميز بزيادة عوائد البلاد من صناعة استخراج النفط وهكذا أدت هذه الزيادة إلى خلق الأجواء الملائمة أي القاعدة الاقتصادية لعملية التنمية الصناعية لان هذه العوائد وفرت الإمكانيات المادية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية كما شهدت هذه المرحلة تأسيس مجلس الأعمار الذي اخذ على عاتقه مسؤولية التنمية الاقتصادية في البلاد[١٦].

إما سبب انخفاض عدد المعامل في القطاع المختلط لان عدد مؤسساته وحجم استثماراته لم تتطور إلا ببطء كما إن دوره ربما أدى إلى بعض التردد لدى القطاع الخاص في المشاركة باستثمارات من هذا النوع[١٧] كما إن المناهج الاستثمارية المتعددة والتي بضمنها المشاريع الصناعية كانت كلها نواة للقطاع الاشتراكي.

كما نستخلص من الجدول (٢) إن القطاع الخاص يفوق ولجميع المحافظات القطاع العام والاشتراكي في عدد معامله ويرجع السبب في ذلك إلى صغر حجم تلك المؤسسات (مقارنة بحجم مؤسسات القطاع الاشتراكي) في مقدار ما تستخدمه من العاملين فيها في حين تصبح الغلبة للقطاع العام الاشتراكي في مقدار ما يستوعبه من عدد العاملين في قطاعاته الصناعية المختلفة.

ويعود السبب في ذلك إلى ضخامة أحجام مؤسسات هذا القطاع الصناعي حيث تتميز بأنها ذات وحدات إنتاجية كبيرة جدا لذلك فرغم قلة عدد مؤسسات هذا القطاع إلا أنها تفوق مؤسسات القطاع الخاص في مقدار استخدامها للايدي العاملة رغم هذه الحقيقة ورغم التوسع في عدد مؤسسات القطاع الاشتراكي. الا انها تبقى دون عدد مؤسسات القطاع الصناعي الخاص وهذا يمكن تفسيره بقدرة القطاع الاشتراكي العالية على بناء مصانع بطاقات انتاجية كبيرة لملكيته لمعظم رأس المال المستثمر في الصناعة وعدم توجه القطاع الخاص نحو العمل المختلط مما جعل معظم استثماراته محدودة في مقاديرها وبالتالي صغر حجم مؤسساته الانتاجية(١٨).

ان قدرة القطاع الاشتراكي امكنه من اعتماد التخصص في عملية ترشيد النشاط الصناعي كما انه يقوم بتعبئة الموارد البشرية والاقتصادية لتحقيق الاهداف المذكورة . والتي لا تتوفر لدى القطاع الخاص لذا فقد استطاع هذا القطاع من جلب اعلى التحولات التقنية والفنية المستخدمة والمطبقة في الدول الصناعية المتقدمة في العالم مما ادى الى تقدم القطاع الاشتراكي في قيادته لزمام التطور الصناعي في العراق(١٩).

وخلاصة القول ومن خلال ما تقدم نستطيع القول ان التباين بين القطاعات الثلاث واهميته يعود الى طبيعة الفلسفة الاقتصادية للدولة ، وكذلك تباين اهداف وسياسات كل من القطاعات الثلاث التي تلعب دور كبير في اختيار مواقع الاقاليم للمنشآت الصناعية التي تحقق كل واغلب الاهداف التي يسعى لتحقيقها القطاع الخاص والنظرة الفردية للمستثمر الصناعي في بحثه عن الموقع الذي يحقق اقصى الارباح لذلك يختار الوضع الذي يرى فيه تحقيق هذا الهدف.

في حين ان القطاع الاشتراكي غالباً ما يطبق أهداف اخرى الى الربحية الاقتصادية وقد يجعلها في مقدمة اهدافه مثل المعايير الاجتماعية والامنية ، فهو يهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين الاقاليم او المراكز الحضرية تعمل على توطين الصناعة في مناطق الاكثر فقراً ، كما يأخذ بنظر الاعتبار العوامل الاستراتيجية الدفاعية لتحقيق قدر معقول من الامن والحماية للمنشآت الحيوية فضلاً الى مراعاة الاعتبارات البيئية(٣٠).

سادساً: بنية الصناعات التحويلية حسب نوع الصناعة.

كما تباينت الصناعات التحويلية في اعداد عمالها ومعاملها لمحافظات القطر وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص) كذلك تباين في انواع الصناعة حسب نوع الصناعة في محافظات القطر وللقطاعات الثلاث وللمعامل والعمال ابتداءاً بالصناعات الغذائية وانتهاءً بالصناعات المعدنية .الصناعات الغذائية : هي واحدة من الصناعات التحويلية المهمة في القطر ورقمها في التصنيف الدولي (٣١) وتتضمن العديد من الصناعات ابتداءً بالالبان وطحن الحبوب وانتهاءً بتنقيه التبغ وهي متباينة في اعداد معاملها وعمالها بين محافظات القطر جدول (٣).

جدول (٣) الصناعات الغذائية الكبيرة في محافظات القطر وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%
نينوى	٢	٢٥	٧٥٢	٧,٩٢					١٨	٩,٤٧	٥٨٩	٦,١٤
صلاح الدين	-	-							٥	٢,٦	٨٥١	٦,٠٥
التأميم									٩	٤,٧	٤٦١	٤,٨
ديالى									٣٠	١٥,٧	١٩١٢	١٩,٩
بغداد	٤	٥٠	٧٥٨٣	٧٩,٨	٤	٢٠	٢٣٥٨	٧١,٦	٨٧	٤٥,٧	٣٦٦٤	٣٨,٢
الانبار									٩	٤,٧	٣١١	٣,٢
بابل					١	٥	١٢٩	٣,٩	٥	٢,٦	١٨٥	١,٩
كربلاء									١٢	٦,٣	٨٣٢	٨,٦
النجف									٣	١,٥	٩٢	٠,٩٥
القادسية									٣	١,٥	٢٠٩	٢,١
المثنى												
ذي قار									٥	٢,٦	٩٩	١,٠٣
واسط									٣	١,٥	٣٧٥	٣,٩
ميسان	١	١٢,٥	١١٥٢	١٢,١٣								
البصرة	١	١٢,٥	٧	٠,٠٧	١٥	٧٥	٨٠٢	٢٤,٣	١	٠,٥	٢٨٠	٢,٩
المجموع	٨	١٠٠	٩٤٩٤	١٠٠	٢٠	١٠٠	٣٢٨٩	١٠٠	١٩٠	١٠٠	٩٥٩٠	١٠٠
المجموع الكلي المعامل	٢١٨											
المجموع الكلي العمال	٢٢٣٧٣											

المصدر[٢١]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٣) ان الصناعات الغذائية الكبيرة بلغت (٢١٨) معملاً يعمل فيها (٢٢٣٧٣) عاملاً توزعت بشكل متباين بين محافظات القطر وللقطاعات الثلاث حيث بلغت في القطاع الاشتراكي (٨) معامل وبأيدي عاملة (٩٤٩٤) عاملاً وفي القطاع المختلط (٢٠) معملاً يعمل فيها (٣٢٨٩) عاملاً في حين بلغت في القطاع الخاص (١٩٠) معملاً يعمل فيها (٩٥٩٠) عاملاً وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الخاص في عدد المعامل والعمال تلاه القطاع المختلط ثم القطاع الاشتراكي.

تعتبر الصناعة الغذائية من الصناعات التي ظهرت في وقت مبكر في القطر خاصة طحن الحبوب وكبس التمور وصناعة الثلج ، بلغ عدد معامل الصناعات الغذائية لعام ٢٠٠٧ (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (١٨٤٤) معملاً يعمل فيها (٢٦٥٩٥) عاملاً بلغ نصيب الصناعات الكبيرة منها (٢١٨) معملاً يعمل فيها (٢٢٣٧٣) عاملاً أي ما نسبته (١١.٨٢%) للمعامل و (٨٤.١٨%) للعمال وهي نسبة منخفضة للمعامل ومرتفعة للايدي العاملة.

ان انخفاض معامل هذه الصناعة ونسبتها يعود للغزو الامريكي للعراق ورفع الحصار الذي ادى الى انفتاح السوق المحلي للمواد الغذائية الأجنبية التي ادت الى منافسة المنتوج الغذائي المحلي وهذا ادى بدوره الى توقف العديد من معامل الصناعات الغذائية الكبيرة . وهو يعتبر مؤشر خطير على مستقبل هذه الصناعة لذا لابد من توجه الحكومة نحو هذه الصناعة والاهتمام بها ومنع الاستيراد للسلع الغذائية الاجنبية والعمل على توفير المواد المحلية المتمثلة بالمنتجات الزراعية.

٢- صناعة المنسوجات والملابس :

رقمها في التصنيف الدولي (٣٢) وتتضمن ابتداءً صناعة المنسوجات القطنية والصوفية والحريرية وانتهاءً بالملابس الداخلية والجواريب والاحذية وهي متباينة في اعداد معاملها وعمالها وللقطاعات الثلاث الاشتراكي والمختلط والخاص) جدول (٤).

جدول (٤) صناعة الملابس و المنسوجات الكبيرة في محافظات القطر وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%
نينوى	٣	٧,٦	٩٣٨	٦,٧								
صلاح الدين												
التأميم	٢	٥,١	٩٧	٠,٦٩								
ديالى	٤	١٠,٢	٤٠	٠,٢٨					٨	٢١,٦	١١٣	٩,٧
بغداد	١٢	٣٠,٧	٥٥٢١	٣٩,٤	١	١٠٠	٣٧٦	١٠٠	٢١	٥٦,٧	٨٢٣	٧١
الانبار	٣	٧,٦	٩٤	٠,٦٧					٢	٥,٤	٣١	٢,٦
بابل	١٠	٢٥,٦	٣٢,٨	٢٢,٩								
كربلاء	١	٢,٥	٤٧٦	٣,٤					٢	٥,٤	١٣٥	١١,٦
النجف	١	٢,٥	١٢١٩	٨,٧					١	٢,٧	٥	٠,٤٣
القادسية	١	٢,٥	٢٣٦٢	١٦,٨					٢	٥,٤	١٣	١,١٢
المثنى												
ذي قار												
واسط									٢	٥,٤	٣٩	٣,٣٦
ميسان												
البصرة	٢	٥,١	٣٤	٠,٢٤								
المجموع	٣٩	١٠٠	١٣٩٩٩	١٠٠	١	١٠٠	٣٧٦	١٠٠	٣٧	١٠٠	١١٥٩	١٠٠
المجموع الكلي للمعامل	٧٧											
المجموع الكلي العمال	١٥٥٣٤											

المصدر[٢٢]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٤) ان عدد معامل صناعة الملابس والمنسوجات بلغت (٧٧) معملاً يعمل فيها (١٥٥٣٤) عاملاً ، تباينت بين محافظات القطر للقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).بلغ نصيب القطاع الاشتراكي منها (٣٩) معملاً يعمل فيه (١٣٩٩٩) عاملاً في حين كان نصيب القطاع المختلط معمل واحد يعمل فيه (٣٧٦) عاملاً ، بينما بلغت معامل القطاع الخاص (٣٧) معملاً وبأيدي عاملة (١١٥٩) عاملاً ، وبذلك نلاحظ تقارب عدد المعامل في القطاعين الاشتراكي والخاص وقلة معامل القطاع المختلط فهو لم يشهد سوى معمل واحد ، مع تفاوت في الايدي العاملة بين القطاعين الاشتراكي والخاص وبشكل كبير جداً .تعتبر هذه الصناعة من اقدم واهم الصناعات الحديثة في العراق وذلك لتوفر مستلزماتها من المواد الاولية كالاصواف والقطن والجلود فضلا عن وجود الخبرة الفنية .بلغت معامل هذه الصناعة وللمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)(٢٩٧٠) معملاً يعمل فيها (٢٩٢٠٥) عاملاً ، كان نصيب الصناعات الكبيرة منها (٧٧) معملاً يعمل فيها (١٥٥٣٤) عاملاً أي انها شكلت ما نسبته (٢.٥٩%) للمعامل و (٥٣.١٨%) وهي نسبة منخفضة جداً للمعامل وجيدة للعمال فهي تجاوزت النصف. وهذا الانخفاض في عدد معاملها يعود لتعرض هذه الصناعة للتدهور نتيجة لعدم توفر المواد الاولية في الوقت الحالي لتدهور الانتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) الذي ادى الى قلة وجود الاصواف والقطن والجلود التي تعتبر المادة الاولية الاساسية لهذه الصناعة ، اضافة الى وفرة الملابس والمنسوجات الجاهزة المستوردة من الخارج التي تنافس المنتوج المحلي واقبال السكان على شراءه عطل الكثير من معامل هذه الصناعة .

لهذا ينبغي على الجهات المسؤولة التوجه نحو تنمية المنتجات الزراعية والصناعية بها ودعم الفلاح والمزارع العراقي كي يغطي حاجة هذه الصناعة من المواد الأولية.

٣- **صناعة الورق والطباعة.** رقمها في التصنيف الدولي (٣٤) وتتضمن العديد من الصناعات ابتداءً بالورق وعجينة الورق وانتهاء بالطباعة والإعمال المصاحبة لها، وهي ايضاً متباينة في عدد معاملها وعمالها بين محافظات القطر جدول (٥).

جدول (٥) صناعة الورق و الطباعة الكبيرة في محافظات القطر وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي			القطاع المختلط			القطاع الخاص		
	المعامل	النسبة%	عمال	معامل	النسبة%	عمال	معامل	النسبة%	عمال
نينوى	١	٧,١٤	١٦٣		٣,٠٦		٥	٣١,٢٥	٣١
صلاح الدين									
التأميم									
ديالى									
بغداد	١٠	٧١,٤	١٧٢٢	١	٣٢,٤	١٥٨	١١	٦٨,٧٥	٢٥٥
الانبار									
بابل									
كربلاء									
النجف									
القادسية									
المثنى									
ذي قار									
واسط									
ميسان									
البصرة	٣	٢١,٤٢	٣٤٢٨		٦٤,٥				
المجموع	١٤	١٠٠	٥٣١٣	١	١٠٠	١٥٨	١٦	١٠٠	٢٨٦
المجموع الكلي للمعامل	٣١								
المجموع الكلي للعمال			٥٧٥٧						

المصدر(٢٣): وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٥) ان عدد معامل صناعة الورق والصباغة بلغت (٣١) معملاً يعمل فيها (٥٧٥٧) عاملا تباينت بين محافظات القطر وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).

بلغ عدد معامل القطاع الاشتراكي منها (١٤) معملاً يعمل فيها (٥٣١٣) عاملاً في حين لم يشكل القطاع المختلط سوى معمل واحد وبواقع (١٥٨) عاملاً ، بينما بلغ عدد معامل القطاع الخاص (١٦) معملاً يعمل فيها (٢٨٦) عاملاً .

وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الخاص والاشتراكي على القطاع المختلط مع فارق قليل للقطاعين الخاص والاشتراكي وبمقدار معملين مع فارق كبير في عدد الايدي العاملة .

تعتبر هذه الصناعة من الصناعات المهمة لارتباطها بتطور المؤسسات الجامعية والتربوية التي تحتاجها على نطاق واسع والتي تنمو مع نمو هذه المؤسسات .

بلغت معامل هذه الصناعة وللمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (٩٠) معملاً يعمل فيها (٧٤٠٥) عاملاً ، بلغ نصيب الصناعات الكبيرة منها (٣١) معملاً يعمل فيها (٥٧٥٧) عاملاً أي ما نسبته (٣٣.٣%) للمعامل و(٧٧.٧٤%) للعمال. وهي نسبة منخفضة ايضاً ويعود ذلك لضعف نمو المؤسسات التربوية فلم يشهد العراق أي حركة في التوسع على صعيد بناء الجامعات والمؤسسات التربوية هذا من جهة ، ومن جهة اخرى اعتماد هذه المؤسسات التربوية) على دول الجوار في عمليات الطباعة وتوفير ما تحتاجه من ورق ، وكذا القطاعات الصناعية الاخرى التي تعتمد في صناعتها على الكارتون والورق المقوى والاكياس الورقية ومستلزمات اخرى تستورد من الخارج، وكذا صناعة الطباعة تعتمد في معداتها واحبارها على الخارج.

٤- الصناعات الكيمياوية والنفطية وتكرير النفط.

رقمها في التصنيف الدولي (٣٥) وتشمل العديد من الصناعات ابتداءً بصناعة الاسمدة والمبيدات وانتهاءاً بصناعة البلاستك وتصفية النفط وهي متباينة في عدد عمالها ومعاملها بين محافظات القطر ايضاً جدول (٦).

جدول (٦) الصناعات الكيمياوية والنفطية وتكرير النفط الكبيرة في محافظات القطر وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي			القطاع المختلط			القطاع الخاص		
	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	عمال	النسبة%	معامل	عمال	النسبة%
نينوى	١	٧,٦٩	٢٧٤	٠,٩٢						
صلاح الدين	٣	٢٣,٠٧	٩٣٧٩	٣١,٧				١	١٨	٣,٨٧
التأميم	١	٧,٦٩	١٣٢٢	٤,٤٦						
ديالى								١	٨	١,٧٢
بغداد	١	٧,٦٩	٣١٤٦	١٠,٦٣	٢	٤٥١	١٠٠	١٦	٢٨٠	٦٠,٢
الانبار	١	٧,٦٩	٣٤٢٢	١١,٥٦				٢	١٩	٤,٠٨
بابل	٢	١٥,٣٨	١٢٨٣	٤,٣٣				١	١٦	٣,٤٤
كربلاء										
النجف										
القادسية										
المثنى										
ذي قار										
واسط								١	٨٢	١٧,٦٣
ميسان										
البصرة	٤	٣٠,٧٦	١٠٧٥٤	٣٦,٣٥				٢	٤٢	٩,٠٣
المجموع	١٣	١٠٠	٢٩٥٨٠	١٠٠	٢	٤٥١	١٠٠	٢٤	٤٦٥	١٠٠
المجموع الكلي المعامل	٣٩									
المجموع الكلي المعامل	٣٠٤٩٦									

المصدر[٢٤]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٦) ان عدد المعامل للصناعات الكيمياوية والنفطية المكررة بلغت (٣٩) معملاً يعمل فيها (٣٠٤٩٦) عاملاً توزعت على محافظات القطر بنسب مختلفة وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).

بلغ نصيب القطاع الاشتراكي منها (١٣) معملاً يعمل فيها (٢٩٥٨٠)عاملاً ، في حين بلغ نصيب القطاع المختلط (٢) معمل يعمل فيها (٤٥١) عاملاً ، بينما بلغ عدد معامل القطاع الخاص (٢٤) معملاً يعمل فيها (٤٦٥). وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الاشتراكي والخاص على القطاع المختلط ، كما انها للقطاع الخاص اعلى منه للقطاع الاشتراكي . شهد هذا القطاع نمو مطرداً خلال عقد الثمانينات خاصة في صناعة تكرير البترول وتصفيته والذي تتوفر فيه إمكانات كبيرة للتوسع تتمثل بتوفير مستلزمات هذه الصناعة من المواد المحلية خاصة البترول والغاز الطبيعي وبعض المركبات الكيمياوية كالكبريت والفوسفات .بلغ عدد معامل هذه الصناعة وللمؤسسات(الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (٢٦٢) معملاً يعمل فيها (٢٢٣٩١٠) عاملاً كان نصيب الصناعات الكبيرة منها (٣٩) معملاً يعمل فيها (٣٠٤٩٦) أي بنسبة (١٤.٨)% للمعامل و (١٣.٦١%) للعمال وان هذه النسبة منخفضة وذلك لان هذه الصناعة تعتمد على المواد الأولية نصف المصنعة المستوردة خاصة الكيمياوية منها ومن ثم انتاج المواد النهائية وغيرها.

كما ان منتجات الدول الاجنبية المستوردة اثرت على هذه الصناعة بشكل كبير جداً[٢٥].

٥- صناعة المواد الانشائية .

رقمها في التصنيف الدولي (٣٦) وهي تشمل ايضاً عدد من الصناعات ابتداءً بالاسمنت والطابوق وانتهاءاً بصناعة الزجاج ومنتجاته وهي ايضاً متباينة في عدد معاملها وعمالها بين محافظات القطر جدول (٧).

جدول (٧) الصناعات الانشائية الكبيرة في محافظات القطر

وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%	معامل	النسبة%	عمال	النسبة%
نينوى	٣	٣,٥٢	١٨٦٣	١٠.٤٨	١	٢٥	١٠٨	٢٣,٣	٢٤	١٧,٦	١٥٥	٢,٦٢
صلاح الدين									٣	٢,٢	١٢٧	٢,١٥
التأميم	٦	٧,٠٥	٧٠٩	٣,٩٨	١	٢٥	٦٧	١٤,٤	١	٠,٧٣	٢٢	٠,٣٧
ديالى	٣	٣,٥٢	٧٤	٠,٤١					٣٠	٢٢,٠٥	١٦١٢	٢٧,٣
بغداد	١٠	١١,٧٦	٤٩٦١	٢٧,٩					٢٢	١٦,١	٤٤٤	٧,٥٣
الانبار	٩	١٠,٥	٤٢٩٥	٢٤,١	٢	٥٠	٢٨٨	٦٢,٢	٤	٢,٩	١٣٠	٢,٢
بابل	٤	٤,٧٠	٦٢٣	٣,٥					٧	٥,١	٤٢٠	٧,١
كربلاء									١٥	١١,٠٢	١٦٩٥	٢٨,٧
النجف	٣	٣,٥٢	١٨٦٧	١٠,٥					٤	٢,٩	١٦٢	٢,٧٤
القادسية	٥	٥,٨	٢٧١	١,٥٢					٤	٢,٩	٢٥٣	٤,٢٩
المثنى	٥	٥,٨	١٤٤٠	٨,١٠					٦	٤,٤	١٥٥	٢,٦
ذي قار									٦	٤,٤	١٩٣	٣,٢
واسط	٥	٥,٨	١٩٧	١,١٠					٧	٥,١	٣٧٢	٦,٣
ميسان	٢٩	٣٤,١	١٤٣٩	٨,٠٩								
البصرة	٣	٣,٥٢	٣٧	٠,٢٠					٣	٢,٢	١٩١	٣,٢
المجموع	٨٥	١٠٠	١٧٧٧٦	١٠٠	٤	١٠٠	٤٦٣	١٠٠	١٣٦	١٠٠	٥٨٩٥	١٠٠
المجموع الكلي المعامل	٢٢٥											
المجموع الكلي المعامل	٢٤١٣٤											

المصدر[٢٦]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول(٧) ان عدد معامل الصناعات الانشائية بلغ (٢٢٥) معملاً يعمل فيها (٢٤١٣٤) عاملاً تباينت بين محافظات القطر وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).

بلغ عداد معامل القطاع الاشتراكي (٨٥) معملاً يعمل فيها (١٧٧٧٦)عاملاً في حين بلغ عدد معامل القطاع المختلط (٤) معمل يعمل فيها (٤٦٣) عاملاً ، وبلغ عدد معامل القطاع الخاص (١٣٦) معملاً يعمل فيها (٥٨٩٥) عاملاً . وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الخاص على القطاعين الاشتراكي والمختلط في عدد المعامل ، في حين سجل التفوق في عدد العمال للقطاع الاشتراكي.

بلغ عدد معامل هذه الصناعات وللمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (٧٩٦) معملاً يعمل فيها (١٥٦٩٥٠) عاملاً ، كان نصيب الصناعات الكبيرة منها (٢٢٥) معملاً يعمل فيها (٢٤١٣٤) عاملاً أي انها تشكل ما نسبته (٢٨.٢٦%) للمعامل و (١٥.٣٧%) للعمال . ان هذه النسبة تعتبر جيدة بالنسبة للصناعات الكبيرة وان كانت منخفضة بالنسبة للعمال ، حيث ان هذه الصناعة شهدت وما زالت تشهد توسع كبير لما يشهد القطر من حركة اعمار وبناء على المستوى الحكومي والاهلي على حد سواء. وان هذه النسب تشير الى ان التوسع في الصناعات الكبيرة بطئ في حين هناك توسع سريع في الصناعات المتوسطة والصغيرة.

٦- صناعة المنتجات المعدنية والمعدنية الاساسية.

رقمها في التصنيف الدولي (٣٧) وتشمل العديد من الصناعات ابتداءً صناعة الحديد والفولاذ وانتهاءاً بصناعة المكائن الكهربائية ومعداتها وهي متباينة في عدد معاملها وعمالها بين محافظات القطر جدول (٨).

جدول (٨) صناعة المنتجات المعدنية الاساسية الكبيرة في محافظات القطر

وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة %	عمال	النسبة%	معامل	النسبة %	عمال	النسبة %	معامل	النسبة %	عمال	النسبة%
نينوى	١	١٢,٥	١٢٦٩	١٢,٧								
صلاح الدين												
التأميم												
ديالى									١	٤	١٧	٢
بغداد	٢	٢٥	٣٢٥٦	٣٢,٧	٢	١٠٠	١١٤٣	١٠٠	٨	٣٢	١٥٤	١٨,١
الانبار												
بابل												
كربلاء	٢	٢٥	١١٤٨	١١,٥					١٤	٥٦	٦٣٤	٧٤,٥
النجف	١	١٢,٥	٣٤	٠,٣٤								
القادسية												
المثنى	١	١٢,٥	٥٤	٠,٥٤					٢	٨	٤٥	٥,٢
ذي قار												
واسط												
ميسان												
البصرة	١	١٢,٥	٤١٧٦	٤٢,٠٢								
المجموع	٨	١٠٠	٩٩٣٧	١٠٠	٢	١٠٠	١١٤٣	١٠٠	٢٥	١٠٠	٨٥٠	١٠٠
المجموع الكلي المعامل	٣٥											
المجموع الكلي المعامل	١١٩٣٠											

المصدر[٢٧]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٨) ان عدد معامل الصناعات المعدنية والمعدنية الاساسية بلغ (٣٥) معملاً يعمل فيها (١١٩٣٠) عاملاً توزعت بنسب متفاوتة بين محافظات القطر وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).بلغ عدد معامل القطاع الاشتراكي (٨) معمل يعمل فيها (٩٩٣٧) عاملاً ، بينما بلغ عددها معامل القطاع المختلط (٢) معمل يعمل فيها (١١٤٣) عاملاً في حين بلغ عدد معامل القطاع الخاص (٢٥)معملاً يعمل فيها (٨٥٠) عاملاً ، وبذلك نلاحظ تفوق القطاع الخاص في عدد المعامل ، بينما كانت الغلبة للقطاع الاشتراكي في عدد العمال.بلغ عدد معامل هذه الصناعة وللمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (٢٣٣٠) معملاً يعمل فيها (٢٦١٦١) عاملاً كان نصب الصناعات الكبيرة منها (٣٥) معملاً يعمل فيها (١١٩٣٠) عاملاً أي ما نسبته (١.٥٠%) للمعامل و (٤٥.٦٠%) للعمال وهي نسبة منخفضة. من خلال ما سبق نلاحظ انخفاض نسبة هذه الصناعة بشكل كبير بالمقارنة مع مجموع الصناعات وذلك لمحدودية هذه الصناعة في العراق فهي لا تضم سوى بعض المنشأت الكبيرة كالصناعات الهندسية والمعدنية في ديالي والاسكندرية .اضافة الى حاجة هذه الصناعة الى امكانات مالية كبيرة ، فضلا عن ندرة الخامات المعدنية التي تقوم عليها هذه الصناعة ، اضافة الى عدم وجود صناعات هندسية مهمة ومتنوعة تعتمد عليها هذه الصناعة ، كما ان الظروف التي مر بها القطر ومنذ عام ١٩٩٠ ولحد الان اثر سلباً على التوسع في هذا القطاع.

٧- **صناعات تحويلية اخرى** .رقمها في التصنيف الدولي (٣٩) وتتضمن العديد من الصناعات ابتداءً بصناعة لعب الاطفال وانتهاءاً بصناعة المجوهرات التقليدية وهي متباينة في عدد معاملها وعمالها بين محافظة القطر جدول (٩).

جدول (٩) صناعات تحويلية أخرى كبيرة في محافظات القطر

وحسب القطاع لعام ٢٠٠٧

المحافظة	القطاع الاشتراكي				القطاع المختلط				القطاع الخاص			
	معامل	النسبة%	عمال	النسبة %	معامل	النسبة %	عمال	النسبة %	معامل	النسبة %	عمال	النسبة%
نينوى	٢	١٤,٢	٤٢	٠,٢٣	١	٢٥	١٧٥	١٨,٢	١	٢,٢٧	٧	٠,٧٥
صلاح الدين									٢	٤,٥٤	٨	٠,٨٦
التأميم									٢	٤,٥٤	٦٣	٦,٧
ديالى	١	٧,١٤	٢١١١	١١,٨	١	٢٥	٨٨	٩,١	٥	١١,٣	٣٨	٤,٠٩
بغداد	٣	٢١,٤	٢٦٩٠	١٥,٠٥	٢	٥٠	٦٩٧	٧٢,٦	٣١	٧٠,٤	٧٦٥	٨٢,٤
الانبار									٢	٤,٥٤	٢٩	٣,١
بابل	٣	٢١,٤	٦٢٤٨	٣٤,٩								
كربلاء	١	٧,١٤	١٤	٠,٠٧								
النجف	٢	١٤,٢	٢٢٤٨	١٢,٥								
القادسية	١	٧,١٤	١٢٢٢	٦,٨					١	٢,٢٧	١٨	١,٩
المثنى												
ذي قار	١	٧,١٤	٣٢٨٧	١٨,٤								
واسط												
ميسان												
البصرة												
المجموع	١٤	١٠٠	١٧٨٦٢	١٠٠	٤	١٠٠	٩٦٠	١٠٠	٤٤	١٠٠	٩٢٨	١٠٠
المجموع الكلي المعامل	٦٢											
المجموع الكلي المعامل	١٩٧٥٠											

المصدر[٢٧]: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الإحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.

نلاحظ من خلال الجدول (٩) ان عدد معامل الصناعات الاخرى بلغت (٦٢) معملاً يعمل فيها (١٩٧٥٠) عاملاً توزعت وبشكل متباين بين محافظات القطر وللقطاعات الثلاث (الاشتراكي والمختلط والخاص).

بلغ عدد معامل القطاع الاشتراكي (١٤) معملاً يعمل فيها (١٧٨٦٢) عاملاً في حين بلغ عدد معامل القطاع المختلط (٤) معمل يعمل فيها (٩٦٠) عاملاً في

حين بلغ عدد معامل القطاع الخاص (٤٤) معملاً يعمل فيها (٩٢٨)عاملاً . وبذلك نلاحظ ان القطاع الخاص احتل المرتبة الأولى في عدد المعامل في حين احتل القطاع الاشتراكي المرتبة الأولى في عدد الأيدي العاملة.

بلغ عدد معامل هذه الصناعة وللمؤسسات (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) (١٤١) معملاً يعمل فيها (٢٥٤٠٠) عاملاً ، كان نصيب الصناعات الكبيرة منها (٦٢) معملاً يعمل فيها (١٩٧٥٠) عاملاً أي ما نسبته (٤٣.٩%) للمعامل و (٧٧.٧٥%) للعمال. وهي نسبة تعتبر جيدة حيث في اغلبها تعتمد على مواد اولية مستورد من الخارج.

نلاحظ من خلال العرض السابق ان الصناعة التحويلية تعاني من تدهور شديد بسبب الظروف التي مر بها القطر ويمر بها واهمال قطاع الصناعة بشكل كبير ، وانفتاح السوق العراقية على منتجات الدول الاجنبية التي أخذت تنافس الصناعة الوطنية كل هذه العوامل عطلت واخرت في نمو الصناعة ، واذا بقي الاهمال مستمراً فستشهد السنوات القادمة تدهور اكبر للصناعات القائمة واغلاق ما تبقى منها وظهور النمو السلبي للصناعة بدل النمو الايجابي.

ومن خلال ما سبق نستنتج:

ان الصناعة الانشائية احتلت المرتبة الاولى في عدد معاملها والمرتبة الثانية في عدد العمال في حين احتلت الصناعات الغذائية المرتبة الثانية في معاملها والمرتبة الثالثة في عدد العمال ، وجاءت صناعة الملابس والمنسوجات بالمرتبة الثالثة في عدد معاملها والمرتبة الخامسة في عدد عمالها ، واحتلت الصناعة التحويلية الاخرى المرتبة الرابعة في عدد معاملها وعمالها ، في حين احتلت المرتبة الخامسة الصناعة الكيمياوية والنفط وتكريره في عدد معاملها والمرتبة الاولى في عدد عمالها ، واحتلت الصناعات المعدنية الاساسية ومنتجات المعادن المرتبة السادسة في معاملها وعمالها ، في حين جاءت بالمرتبة السابعة والاخيرة صناعة الورق والطباعة في عدد معاملها وعمالها .

الخلاصة والاستنتاجات

١)تعتبر الصناعة التحويلية واحدة من فروع الصناعة المهمة في كثير من الدول والشعوب ، والعراق واحداً من هذه الدول التي تشغل فيه الصناعة التحويلية اهمية خاصة لما لها من دور في الاقتصاد العراقي وتوفير السلع الاستهلاكية والوسيطة والانتاجية .

٢)تشمل الصناعة التحويلية العديد من الصناعات وهي تعتبر بنية الصناعة التحويلية وهي الصناعات الغذائية والمشروبات ، المنسوجات والالبسة والخياطة ، منتجات الخشب والاثاث ، الطباعة والورق ، الصناعات الكيمياوية ، المواد الانشائية المعدنية الاساسية ، ومنتجات المعادن ، والتحويلية الاخرى.

٣)بلغت اعداد معامل الصناعات التحويلية الكبيرة (٦٩٦) معملاً يعمل فيها (١٨٠٤٤٧) عاملاً توزعت على محافظات العراق الخمسة عشرة احتلت فيها بغداد المرتبة الاولى بعدد معاملها والمرتبة الثانية بعدد عمالها بينما احتلت المرتبة الاخيرة محافظة صلاح الدين بعدد معاملها والمرتبة الخامسة بعدد عمالها ، حيث بلغت معامل محافظة بغداد (٢٥٤) معملاً يعمل فيها(٤٥٢٠٤) عاملاً بينما بلغت معامل محافظة صلاح الدين (١٣) معملاً يعمل فيها(١٠٠٩٥) عاملاً. وسجلت محافظة المثنى المرتبة الاخيرة في عدد عمالها بواقع (١٦٩٤) بينما هي في المرتبة الثالثة عشرة بعدد معاملها بواقع (١٤) معملاً .

٤) احتل القطاع الخاص المرتبة الاولى في عدد معامله حيث بلغت (٥٠٦) معملاً موزعة على محافظات العراق الخمسة عشرة تلاه القطاع الاشتراكي بواقع (١٣٩) معملاً في حين بلغت معامل القطاع المختلط (٥١) معملاً فقط. بينما سجلت اعلى نسبة للايدي العاملة للقطاع الاشتراكي بواقع (١٤١٤٧٣)عاملاً تلاه القطاع الخاص بواقع (٢٥٠١٤) عاملاً في حين بلغت في القطاع المختلط (١٣٩٦٠)عاملاً.

٥) احتلت الصناعات الانشائية المرتبة الاولى في عدد معاملها بواقع (٢٢٥) معملاً تلتها الصناعات الغذائية وبواقع (٢١٨) معملاً في حين احتلت المرتبة الثانية صناعة الملابس والمنسوجات بمقدار (٧٧) معملاً بينما احتلت المرتبة الرابعة

الصناعات التحويلية الاخرى بواقع (٦٢) معملاً في حين جاءت بالمرتبة الخامسة الصناعة الكيمياوية والنفط وتكريره بمقدار (٣٩) معملاً وجاءت بالمرتبة السادسة صناعة المنتجات المعدنية والمعدنية الاساسية بواقع (٣٥) معملاً واحتلت المرتبة السابعة والاخيرة صناعة الورق والطباعة بواقع (٣١) معملاً . في حين سجلت اعلى نسبة للعمال لصالح الصناعات الكيمياوية والنفط وتكريره حيث احتلت المرتبة الاولى بواقع (٣٠٤٩٦) عاملاً تلتها الصناعة الانشائية بواقع (٢٤١٣٤) عاملاً جاءت بعدها وبالمرتبة الثالثة الصناعات الغذائية بواقع (٢٢٣٧٣) عاملاً في حين جاءت بالمرتبة الرابعة الصناعة التحويلية الاخرى بواقع (١٩٧٥٠) عاملاً واحتلت المرتبة الخامسة صناعة الملابس والمنسوجات بواقع (١٥٥٣٤) عاملاً في حين المرتبة السادسة صناعة المنتجات المعدنية والمعدنية الاساسية بواقع (١١٩٣٠) عاملاً بينما احتلت المرتبة السابعة والاخيرة صناعة الورق والطباعة بواقع (٥٧٥٧)عاملاً .

٦) تعاني الصناعة التحويلية من العديد من المشاكل منها :

- الاهمال الحكومي وقلة الدعم المادي والمالي.
- منافسة السلع الاجنبية للمنتجات المحلية.
- توقف العديد من المعامل لقدمها او لتعرضها للدمار بعد الظروف التي مر بها العراق وعدم اعادة اعمار العديد منها.
- قلة المواد الأولية المحلية وخاصة الزراعية منها وكذلك المواد المستوردة للظروف الأمنية في العراق.

٧) يجب على الدولة ان ترعى القطاع الصناعي وخاصة التحويلي منه وذلك من خلال:

- اعادة بناء وأعمار المنشآت المتوقفة.
- العمل على انشاء معامل ومنشآت ضمن المواقع الجغرافية وبما متوفر من امكانات في كل محافظة.
- حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية وذلك عن طريق منع الاستيراد .
- دعم الصناعة وتقديم القروض المصرفية.
- تشجيع المزارعين بزراعة المحاصيل التي تمد الصناعة بالمواد الاولية.
- العمل على بناء وانشاء المؤسسات ذات العلاقة بالصناعة مثل التوسع في الجامعات والمعاهد والتي لها علاقة بصناعة الورق والطباعة.

الهوامش

*الصناعات الكبيرة هي الصناعات التي يعمل فيها اكثر من (٣٠) ثلاثين عاملاً فما فوق، او الاعتماد على رأس المال المستثمر الذي هو اكثر من مئة الف دينار عراقي والذي عمل به عام ١٩٨٠ ، لذا يلاحظ ان بعض الصناعات فيها عدد العمل اقل من (٣٠) ثلاثين عاملاً وهي كبيرة اعتماداً على هذا المعيار ، مع ملاحظة ان ما ورد من اعداد العمال والمعامل هو حسب ما ورد في مديرية الجهاز المركزي للاحصاء.

* بأستثناء محافظات كردستان العراق (اربيل والسليمانية ودهوك) لعدم حصول الباحث على بيانات هذه المحافظات.

١. الهيأة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مطبعة المساحة، بغداد،٢٠٠٤.

٢. محمد ازهر السماك، وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ١٩٨٧،ص٢٠.

٣. محمد سليمان المشوفي ، هيكل الصناعة الاسرائيلية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٧.

٤. فؤاد عبد الله محمد ، واقع الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد (٣) ، لسنة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٦.

٥. اميل جميل شمعان ، الاهتمام بمؤشرات انتقال المشاريع الصناعية ضمن الاقليم عند تطبيق ستراتيجية الاستثمارات ، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية ، العددان (٢٤ ، ٢٥) ، ١٩٩٠ ، ص١٩.

٦. حسن عبد القادر صالح ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، الطبعة الاولى ، دار الشرق للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٦.

٧. انطونيوس كرم ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات المركز القومي الانمائي ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٦.

٨. محمد أزهر السماك ، وعباس علي التميمي ، أسس جغرافية الصناعات وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص٧٤.

٩. حسن عبد القادر صالح ، مصدر سابق ، ص١٣٧-١٣٨ .

(*) لم يحصل الباحث على بيانات هذه الصناعة.

١٠. محمد ازهر السماك ، وآخرون ، العراق دراسة اقليمية ، الجزء الثاني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣٧ .

١١.محمد ازهر السماك ، وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، مصدر سابق ، ص ٨٤-٩٠ .
١٢.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .
١٣.محمد ازهر السماك واخرون ، العراق دراسة اقليمية ، مصدر سابق ، ص ٣٥٥. للمزيد من المعلومات راجع :
- عبد الزهرة علي الجنابي ، الحصار الاقتصادي والصناعة في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الرابع ، ٢٠٠٢ .
١٤.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .
١٥.عبد خليل فضيل ، واحمد حبيب رسول ، جغرافية العراق الصناعية ، مطبعة الموصل ، ١٩٨٤ ، ص ٢٩ .
١٦.صباح كجة جي ، التخطيط الصناعي في العراق ، اساليبه تطبيقاته واجهزته، الجزء الاول للحقبة ١٩٢١-١٩٨٠ ، بيت الحكمة ، بغداد ٢٠٠٢ ، ص٢٥-٢٦.
١٧.عبد خليل فضيل ، واحمد حبيب رسول ، مصدر سابق ، ص ٩٢.
١٨.فارس مهدي محمد، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، ص٧٤ ، غير منشورة.
١٩.فارس مهدي محمد ،مصدر سابق،ص٧٦
٢٠.فارس مهدي محمد ،مصدر سابق،ص٧٩
٢١.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .
٢٢.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة .
٢٣.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .
٢٤.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .
٢٥.عبد الزهرة علي الجنابي ، مصدر سابق ، ص ٣٣٠ .
٢٦.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.

٢٧.وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم الاحصاء الصناعي، ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة.
٢٨.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم الاحصاء الصناعي ، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة .

المصـــــادر

١) الجنابي ، عبد الزهرة علي ، الحصار الاقتصادي والصناعة في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد الرابع ، ٢٠٠٢ .
٢) السماك ، محمد ازهر سعيد ، واخرون ، العراق دراسة اقليمية، الجزء الثاني ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٥.
٣) السماك ، محمد ازهر سعيد ، وعباس علي التميمي ، اسس جغرافية الصناعة وتطبيقاتها ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧.
٤) المشوخي،محمد سليمان،هيكل الصناعة الاسرائيلية،منشأة المعارف الاسكندرية،١٩٧٩
٥) شمعان ، اميل جميل ، الاهتمام بمؤشرات انتقال المشاريع الصناعية ضمن الاقليم عند تطبيق ستراتيجية الاستثمارات، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العددان (٢٤،٢٥)١٩٩٠.
٦) صالح ، حسن عبد القادر ، مدخل الى جغرافية الصناعة ، الطبعة الاولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن ، ١٩٨٠.
٧) كرم ، انطونيوس ، اقتصاديات التخلف والتنمية ، منشورات المركز القومي والإنمائي، بيروت ، ١٩٨٠.
٨) محمد ، فارس مهدي ، الصناعات الغذائية الكبيرة في العراق ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٦ ، غير منشورة.
٩) محمد ، فؤاد عبد الله ، واقع الصناعة التحويلية في العراق ، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (٣) ، ٢٠٠٢ .
١٠) وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، قسم التخطيط الصناعي، ٢٠٠٧ ، بيانات غير منشورة.
١١) الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الادارية، مطبعة المساحة، بغداد،٢٠٠٤.